مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

لمواجهة التفكّك الاجتماعي والاقتصادي وخفض العجز الصائغ: مطلوب سياسات تتصدّى للفقر

ارتفع معدل الحرمان في لبنان أكثر من ثلاثة اضعاف خلال هذا العام ووصل الى 44% من مجموع السكان، وفقا لتقرير جديد للبنك الدولي، واستنادا الى دراسة استقصائية للأسر شملت محافظات عكار، بيروت، البقاع والشمال. كما سلطت الضوء على ضرورة تعزيز شبكات الأمان، وخلق فرص عمل للمساعدة في معالجة عدم المساواة المتنامية

تشير المعطيات الحديثة الى تفاقم اوضاع المعيشة بشكل غير مسبوق، اذ باتت شرائح واسعة من السكان تواجه صعوبات متزايدة في تأمين احتياجاتها الاساسية. فقد انعكس تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع القدرة الشرائية بشكل مباشر على حياة الاسر، مما ادى الى تغيير جذري في نمط الاستهلاك، وفي توزيع نسب الفقر بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية. وقد تضاعفت الهوة بين دخل العائلات المحتاجة والحد الادنى لتأمين المطلوب، كما تشهد انماط الاستهلاك تغيرا كبيرا، فتراجع تناول اللحوم الى ثلث الكمية السابقة، وانخفض استهلاك الفاكهة والخضروات ومشتقات الحليب، في مقابل ارتفاع الاعتماد على الخبز والحبوب بنسبة 20%. وتظهر البيانات تفاوتا كبيرا في انتشار العوز، اذ يبلغ 62% في عكار وطرابلس مقابل 2% فقط في بيروت، خصوصا بين العاملين في الزراعة الذين يعدون من أكثر الفئات هشاشة. لقد ساهمت الهجرة وتحويلات المغتربين في التخفيف من حدة الازمة لدى بعض الناس. وفي ما يخص سوق العمل، يعمل معظم الافراد من ذوي الدخل المحدود في وظائف غير رسمية بأجور يومية أو اسبوعية بنسبة 42%، تليها الوظائف الشهرية بنسبة 40% ثم الاعمال الحرة البسيطة. مع التوسع السريع لاقتصاد يعتمد بشكل متزايد على النقد المدولر، اصبحت العائلات التي تتقاضى مداخيل بالدولار قادرة على الحفاظ على قدرتها الشرائية، بينما تواجه الاخرى غير القادرة على الوصول الى الدولار مخاطر متصاعدة نتيجة التضخم.

في هذا السياق، برزت التحويلات المالية من الخارج كركيزة اساسية، اذ ارتفعت من متوسط 13% من الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 30%.

"الامن العام" التقت المدير التنفيذي لملتقى الاقتصاد المدني الدكتور زياد الصائغ.

■ ما هو واقع الفقر ودرجاته في لبنان، وكيف وصل الى تصنيف البنك الدولي بأنه من الدول الاكثر فقرا؟

□ يجمع البنك الدولي، ومعه هيئات الامم المتحدة، أن بلدنا يعيش اليوم واحدة من أسرع موجات الانهيار الاجتماعي - الاقتصادي في العالم، وأن وتيرة تدهور مستويات المعيشة فيه تعد من بين الاخطر عالميا خلال قرن ونصف قرن. فمنذ لحظة الانهيار المالي في اواخر 2019، اخذت الضائقة الاجتماعية تتسع عموديا وافقيا، متحولة من ظاهرة مرتبطة ببعض الفئات والمناطق الى حالة عامة تطال معظم المجتمع اللبناني. كما تشير البيانات الى ان الفقر النقدي ارتفع من 12% عام 2012 الى نحو 44% بين اعوم 2022-2024 بين المقيمين كافة، فيما بلغ 33% بين اللبنانيين وحدهم، وتجاوز 87% بين اللاجئين السوريين، وهو رقم يعكس هشاشة البنى الاجتماعية وضعف قدرة الدولة على توفير ابسط مقومات الحماية. اما العوز المتعدد الابعاد الذي يقيس الدخل، الصحة، التعليم، السكن والعمل، فقد قفز الى مستويات تتراوح بين 78 و82% استنادا الى الاسكوا والبنك الدولي، مما يضع البلد بين اسوأ خمس دول عالميا في ارتفاع مستويات الحرمان خلال فترة قصيرة. كذلك تكشف اليونيسف معطيات أكثر خطورة، اذ يظهر ان 9 من كل 10 أسر غير قادرة على تأمين الحد الادنى من حاجاتها الاساسية، وأن نحو 75% من الاطفال دون الخامسة يعانون نقصا غذائيا واضحا، بما يشمل غياب البروتينات، الاغذية الطازجة، والحليب. ووفق تقارير الصحة العامة، تراجعت قدرة الاسر على الحصول على الرعاية الاساسية والادوية بنسبة تفوق 60%. هذا الانحدار السريع دفع البنك الدولي الى توصيف الازمة بأنها واحدة من اشد ثلاث ازمات شهدها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر من ناحية عمق الانهيار وحدة تدهور مستويات المعيشة، اذ تزامن الفشل في ادارتها مع غياب اي خطة انقاذ وطنية، وتحويل الانهيار الى عملية اجتماعية يومية تدفع المواطنين نحو تآكل قدراتهم، فقدان مدخراتهم انهيار قيمة اجورهم وتعويضاتهم، وارتفاع نسبة الجريمة المنظمة على أكثر من صعيد.

■ ما هي الاسباب البنيوية التي قادت الى الانفجار، وما تداعيات هذا المسار ولماذا بلغنا هذا المنحدر؟

□ لا يمكن فهم اتساع الحاجة في معزل عن قراءة الاسباب البنيوية الممتدة لعقود، والتي تحولت مع الزمن الى نظام اقتصادي - سياسي هش يحتاج صدمة واحدة فقط لينفجر. فقد اعتمد وطننا نموذجا اقتصاديا ريعيا يقوم على تدفق رؤوس الاموال والتحويلات، وعلى قطاع مصرفي متضخم وعلى عقارات وخدمات ترفيهية، مع اهمال كامل للقطاعات الانتاجية كالزراعة، الصناعة والتكنولوجيا. وبدل ان تبنى دولة مؤسسات، تم تكريس نظام محاصصة طائفية متشابك

2026

مع الفساد وتدوير الزوايا. هذا الاقتصاد المتصدع انهار مع توقف تدفق الرساميل من ناحية، وسوء حوكمة من ناحية اخرى، وكلاهما مردهما الى انعدام الثقة، مما ادى الى أكبر ازمة مصرفية - مالية في تاريخ لبنان. فقد توقفت الحكومة عن سداد الديون، تجميد الودائع، ثم كان الانهيار الحاد لسعر الصرف الذي فقد اكثر

> **لبنان يعيش اليوم واحدة من أسرع موجات الانهيار**

المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني الدكتور زياد الصائغ.

من 90% من قيمته. فتبخرت مدخرات اللبنانيين، وانهارت القدرة الشرائية الى مستويات غير مسبوقة، فيما تزامن الانهيار المالي مع سلسلة صدمات كبرى. جائحة كورونا وما فرضته من اقفال عام، وتعطل الانتاج جريمة تفجير مرفأ بيروت الذي دمر نصف العاصمة، وأفقد عشرات الآلاف أعمالهم، كذلك الازمة السورية. إضافة الى المواجهات المفتوحة منذ 2023-2024 التي شلت قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وأدت الى نزوح داخلي في الجنوب والبقاع. هذه العوامل مجتمعة دفعت شرائح واسعة نحو الفقر المدقع. فقد تضاعفت الاسعار أكثر من 20 مرة في بعض السلع، وتراجعت الاجور الى ما دون السقف العلمي، فيما ارتفعت البطالة في صفوف الشباب الى ما يفوق 50%. كما توسعت عمالة الاطفال خصوصا في المناطق الريفية والمخيمات، واصبحت الهجرة اسلوب نجاة وليست خيارا. تحولنا من بلد يمتلك طبقة وسطى واسعة تشكل الركيزة الاجتماعية للاستقرار، الى وطن تتآكل فيه هذه الطبقة بسرعة، لتصبح نسبتها بين 8% و12% فقط وفق تقديرات مستقلة. هذا التفكك الاجتماعي يهدد الامن والاستقرار، ويضع البلاد امام أخطر تحول اجتماعي منذ الحرب الاهلية. اما أخطر الظواهر فتبدت في تفشي الجريمة المنظمة، كما الاسترزاق من خلال انخراط الشباب في صراعات وحروب، يقاتلون في صفوف لا علاقة لهم بقضية فيها، سوى البحث عن لقمة العيش.

■ ما هي المناطق الاشد حرمانا اليوم وفق الارقام والمعطيات المتوافرة؟

□ ان التوزيع غير متجانس، بل يعكس تراكم التفاوت الانمائي التاريخي بين المركز والاطراف. وفق البنك الدولي وهيئات الامم المتحدة، تتقدم عكار قائمة المناطق بنسبة تتجاوز 62% من الفقر النقدي، وهي محافظة تعاني منذ عقود من غياب الاستثمار وضعف البنى التحتية، وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، تليها بعلبك - الهرمل والبقاع الاوسط والغربي، حيث تصل النسبة الى 55 و60%، وهي مناطق تعتمد على الزراعة التقليدية، وتواجه تقلبات كبيرة في الانتاج، إضافة الى تراجع فرص العمل. اما الشمال وتحديدا طرابلس والمنية والضنية، فتسجل فيها معدلات فقر مرتفعة جدا تتراوح بين 50 و57%، مع وجود البطالة ونقص التنمية. في حين ان بيروت وجبل لبنان هما الاقل فقرا من حيث المعدلات العامة، لكنهما يشهدان جيوب حرمان في الضواحي والعشوائيات المكتظة، حيث تتجاوز النسبة احيانا 45%، خصوصا في ظل موجات النزوح الداخلي بعد حرب 2023 - 2024. اما الجنوب فيواجه حالات حرمان لكنها تختلط بحالة من الزبائنية السياسية، والاستتباع غير التقليدي لشبكات حماية غير دولتية. في المقابل، تعد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين من اعلى المناطق هشاشة حيث تتجاوز النسب 90% مع نقص حاد في الخدمات الاساسية، ارتفاع نسب سوء التغذية بين الاطفال، وضغط كبير على المدارس والمستوصفات. كما يظهر بوضوح ان الاماكن التي تعاني من الحرمان التاريخي هي نفسها التي تتلقى الصدمات الحديثة بطريقة اشد عنفا، مما يطرح سؤال العدالة الجغرافية وضرورة الانتقال من الاغاثة الى تنمية متكاملة، استنادا الى لامركزية ادارية موسعة. ◄

■ ما هي أبرز السياسات العامة الواجب اعتمادها للخروج من هذه الازمة الكارثية؟

□ يتطلب تجاوز الانهيار بكل مكوناته رؤية شاملة تتجاوز منطق الاجراءات المتفرقة، الى مقاربة مترابطة تعالج جذور المحنة لا اعراضها. المدخل الاساس يبدأ باعادة بناء نظام حماية اجتماعية وطني قادر على استيعاب الصدمات، وتوفير الحد الادنى من الامان الاقتصادي والصحي والتربوي للفئات الاكثر عرضة للخطر، بما يشمل توسيع التغطية الصحية، ضمان الدخل في حده المحترم للأسر المحرومة، دعم الطفولة المبكرة، وتوحيد سجلات المساعدات ضمن قاعدة بيانات وطنية شفافة تضع حدا للهدر والزبائنية. كذلك اصلاح مالي وضريبي يقوم على العدالة، يعيد التوازن بين مداخيل الدولة وحاجات المجتمع عبر اعتماد ضريبة تصاعدية على الدخل والثروة والريوع ومكافحة التهرب الضريبي الذي يضعف القدرة التمويلية للدولة، ويفرغ السياسات العامة من مضمونها الاجتماعي والانمائي. في موازاة ذلك، تبرز الحاجة الى اعادة هيكلة جذرية للقطاع المصرفي والمالي تنطلق من حماية صغار المودعين، توزيع الخسائر بشكل عادل وشفاف بين الدولة والمصارف والمساهمين، واعادة بناء قطاع مالي يخدم الاقتصاد الحقيقي ولا يستنزفه. لكن هذه الاصلاحات تبقى ناقصة من دون تحفيز الاقتصاد المنتج القادر على خلق فرص عمل، اذ لا يمكن ان يخرج البلد من أزمته عبر الاستمرار في النموذج الريعي نفسه الذي ادى الى الانهيار. من هنا، يصبح الاستثمار في الزراعة الحديثة، الصناعات الغذائية، الاقتصاد الاخضر، الطاقة المتجددة، برامج العمل العام، خصوصا في عكار والبقاع والشمال، ضرورة وطنية لتفعيل الدورة الاقتصادية، ودمج الشباب في سوق العمل، وتخفيف البطالة والفقر. تبقى اللامركزية الادارية الموسعة الانمائية مدخلا اساسيا لمعالجة فجوة العوز بين المركز والاطراف، بما يتطلب نظاما واضحا لتوزيع الموارد على البلديات وفق معايير الحاجة والعدد السكاني، بعيدا من المحاصصة مع تشجيع الشراكات بين البلديات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية، ضمن اطر رقابية شفافة.

■ هل من تقاطع بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية في هذا السياق؟ وما تأثير هذا التشابك على التخفيف من حالات البؤس؟

□ يكتمل هذا المسار عبر تقاطع السياسات الاجتماعية مع التعليم والصحة والنقل، اذ ان التعليم الاساسي والثانوي المجاني او شبه المجاني، دعم النقل المدرسي والكتب، توفير الرعاية الاولية المنخفضة الكلفة، تثبيت برامج التلقيح والتغذية، اضافة الى تطوير نظام نقل عام ميسور يربط الاطراف بالمدن، تشكل رافعات تعزز القدرة الانتاجية للأفراد وتفتح امامهم فرصا متساوية. ولأن المعالجة لا تنجح من دون توافق وطني، يصبح إطلاق حوار اجتماعي - اقتصادي واسع بين الدولة والهيئات الاقتصادية، النقابات، المجتمع المدني، والمرجعيات الدينية، خطوة ضرورية نحو صياغة ميثاق اجتماعي جديد يربط بين الاصلاح السياسي والاقتصادي من جهة، والعدالة الاجتماعية والحد من الحاجة من جهة اخرى، بحيث يصبح الاصلاح خيارا وطنيا جامعا لا موضوعا خلافيا. ان التأثير المتوقع لهذا المسار على الاقتصاد، سيكون ايجابيا على المديين المتوسط والطويل. اذ ان تعزيز الحماية وتحسين القدرة الشرائية، اعادة هيكلة القطاع المصرفي، تحفيز الاقتصاد المنتج، اللامركزية الادارية الموسعة، جميعها خطوات تساهم في استعادة الثقة الداخلية والخارجية، تخفيف الهجرة، وتحقيق الاستقرار الذي يساعد على عودة النمو التدريجي. اما الاستمرار في تعطيل الاصلاح، او اللجوء الى حلول جزئية لا تصلح جوهر الازمة، سيؤديان الى ارتفاع مستوى الحرمان، ورفع الاضطرابات، وتآكل ما تبقى من بنية الدولة. ان مدخل كل ذلك، هو في استعادة السيادة على كامل الاراضي بقوانا الذاتية.

■ ما هي كلمتك الاخيرة؟

□ لبنان متخلف عن تنفيذ رؤية تنمية مستدامة، ووضع الكرامة الانسانية فيه مزر، فيما السلطة السياسية منهمكة بغايات في نفس يعقوب.